

قراءة في منهجيات كتب النحو المتقدمة
في ضوء الدرس اللساني الحديث

**A Reading In Methodologies Advanced The Grammar Books
in Light of Modern Linguistic Studies**

م. د. كريم صالح محسن البديري
DR. Kareem Salih Mohsen

وزارة التربية/ تربية واسط
Ministry of Education/Wasit Education

07714960912

kareemsalih78@gmail.com

كلمات مفتاحية (قراءة, منهجيات, النحو, اللساني)
Keywords (Reading, Methodologies, Grammar, Linguistic)

إن تاريخ التأليف النحويّ العربيّ يمثلُ حصيلة الفكر اللغويّ في عصوره المتعددة، فهو مرآة عاكسة لما كان عليه التداولُ ليس للنحو فقط، وإنما لكلّ علوم اللغة والعلوم الأخرى من مثل تفسير القرآن وعلوم الفقه وأصوله.

يقوم البحث على إشكالية منهجيّة كتب النحوية المتقدمة التي تمثل ما وصل إليه الفكر اللغوي في التأليف عمومًا، فهل كانت منهجيتها في التأليف اعتباطية أم مرسومة سلفًا؟، ومثالها التقديم للكتاب وتصنيف مادته العلمية، وأثر المتقدم في المتأخر منها، في ضوء الدرس اللساني الحديث، ونماذج الدراسة هي: الكتاب لسيبويه (180هـ)، والمقتضب للمبرد (285هـ)، والأصول لابن السراج (316هـ)، فكلّ كتاب منها يمثل عصرًا له خصائصه التي يمتاز بها.

والقيمة العلمية لهذه المؤلفات تتمثل في أنّها الحصيلة المعرفية لمجال اللغة على تعدد مستوياتها، وكيفية تحليل أبوابها، واستعمال المصطلح للتعبير عن مفاهيمها المتعددة، ومعرفة مدى استيعاب العلاقات الجامعة لمجالاتها عمومًا، وأبواب النحو خصوصًا.

Abstract

The history of Arabic grammatical writing constitutes the cumulative outcome of linguistic thought across its successive periods. It stands as a reflective mirror of linguistic practice, not only in grammar proper, but also across the broader language sciences, including Qur'anic exegesis, jurisprudence, and the principles of Islamic legal theory.

This study is grounded in a methodological problematic concerning early grammatical works, which represent the culmination of linguistic thought in authorship more generally. It seeks to determine whether their compositional methodology was arbitrary or systematically pre-conceived. This inquiry encompasses issues such as the structuring of the work, the organization and classification of its scientific material, and the influence of earlier grammarians on later ones, all examined in light of modern linguistic scholarship. The corpus under investigation comprises al-Kitāb by Sībawayh (d. 180 AH), al-Muqtaḍab by al-Mubarrad (d. 285 AH), and

al-Uṣūl by Ibn al-Sarrāj (d. 316 AH). Each of these works represents a distinct historical phase, characterized by its own specific features.

The academic significance of these works resides in their consolidation of linguistic knowledge across multiple levels, their systematic treatment of grammatical domains, and their effective deployment of terminology to structure and convey interrelated linguistic concepts, particularly within the field of Arabic grammar.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد...

يمكن إجمال إشكالية البحث في فكرة رئيسة وهي منهجية التأليف للكتب النحوية المتقدمة، وذلك بإثارة تساؤلات: هل اتبعت الكتب المتقدمة منهجية معينة في التأليف؟ من نحو التقديم للكتاب، وتصنيف مادته العلمية وتبويبها، وأثر المتقدم في المتأخر منها، في ضوء الدرس اللساني الحديث، ونماذج الدراسة هي: الكتاب لسبويه (180هـ)، والمقتضب للمبرد (285هـ)، والأصول لابن السراج (316هـ)، فكل كتاب منها يمثل عصرًا له خصائصه التي يمتاز بها، فالقرن الثاني الهجري الذي يمثله كتاب سبويه -الذي أوليناه أهمية أكبر في البحث لريادته- يختلف من حيث مصادره المعرفية، كحلقات الدرس والتوجهات الاعتقادية، ونشوء التيارات الدينية والفكرية، وظهور علم الكلام والفكر الاعتزالي، وما لهذه التوجهات من أثر في الفكر اللغوي آنذاك.

والقرن الثالث الهجري يمثله كتاب المقتضب، فهو يشتمل على خصائص تلك المرحلة، إذ يمثل ما وصل إليه البحث اللغوي عموماً والبحث النحوي خصوصاً، ومن ثم كتاب الأصول في النحو الذي يعكس ما وصلت إليه علوم اللغة من تطور في القرن الرابع الهجري على مستوى مناهج البحث، ونضج المصطلحات تأثراً بعلوم المنطق والفلسفة، وأثر تلاحق الثقافات عن طريق إطلاع العرب على النتاج الفكري للأمم الأخرى.

جاء البحث على مقدمة وثلاثة مطالب، بحث التمهيد دلالة المنهج اللغوية والاصطلاحية، وإشكالية اتباع الكتب المتقدمة منهجية معينة، والمطلب الأول قام على بحث المنهجية المتبعة في الكتاب، وحقيقة بدئه بمقدمة، وترتيب أبوابه وتصنيف مسائله، وآراء الباحثين فيما استشكل منه.

ومن ثمّ المطلب الثاني الذي خُصص لكتاب المقتضب، إذ بحث سماته المنهجية من ترتيب أبوابه وتصنيف مسائله، وما تميز به، وما أخذ الباحثين عليه، وأثر كتاب سيبويه فيه.

وتلاه المطلب الثالث الذي بحث سمات كتاب الأصول المنهجية، وتوزيع أبوابه، وتصنيف مسائله، واستعماله المصطلحي، وأثر سيبويه والمبرد في منهجيته، ومدى ميله للبصريين والكوفيين. ومن ثمّ أهم نتائج البحث.

التمهيد: منهجية البحث في كتب النحو المتقدمة

المنهج (لغة): ((النهج: الطريق. ونهَجَ لي الأمر أوضحه. وهو مستقيم المنهاج)) (ابن فارس، 1979م، صفحة 361/5) طريقٌ نهج: بيّن واضح، وهو النهج... ونهَجَ الطريق: وضَحَ واستبانَ، وصار نهجًا واضحاً بياناً)) (ابن فارس، 1986، صفحة 845/3)، ((وفلان ينهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه، والنهج: الطريق المستقيم)) (ابن منظور، صفحة 383/2).

إنّ دلالة الوضوح والإبانة والاستقامة قد خُصصت في الاصطلاح لمفهوم المنهج، إذ باتت تعني الطريقة المعتمدة في البحث؛ بغية الوصول إلى الحقيقة والبرهنة على صحة مسائلهما. المنهج اصطلاحاً:

هو ((مجموع الخطوات العلمية التي يسلكها الدارس للوصول إلى حقيقة معينة)) (النجدي، 1978، صفحة 5)، أو مجموع ((خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة)) (العبد، صفحة 7)، هذا على وجه العموم، واشترط للمفهوم سمة العلمية، ف((المنهج العلمي، خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية، بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها)) (وهبه، المهندس، صفحة 393)

وعليه يكون المنهج الخطة المرسومة من قبل المؤلف، يستعين به لترتيب أفكاره، والانتقال من مسألة إلى أخرى، مما يضفي على عمله صفة العلميّة والرصانة التي تتجسد في تنظيم المادة العلمية، وطريقة عرضها. (أحمد، 2018).

النحو العربي بين المنهجية والاعتباطية:

إنّ الكتب النحوية المتقدمة سارت -في مجمل مادتها العلمية- على منهجٍ مسبقٍ لترتيب مسائلها وأبوابها، وقد أشار مؤلفوها إلى هذا في مواضع كثيرة، ومثاله ما ذكره سيبويه في عرضه لباب (هذا باب علم الكلّم من العربية)، في قوله: ((وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك أمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله)) (سيبويه، 2004، صفحة 12/1)

ومنه ما ذكره في مشابهة الفعل المضارع للاسم، وأنّه لا يجوز وضع المضارع موضع الاسم، ((ويبين لك أنّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلامًا؟! إلا أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى. وسترى ذلك أيضًا في موضعه)) (سيبويه، صفحة 14/1)، وأمثلة هذا الأمر كثيرة في كتاب سيبويه، فهو ينبه القارئ أنّه يسير على منهجٍ قد رسم مسبقًا.

أما المبرد في كتابه فيقول: ((فالكلام كلّ اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة والمُعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع وسنأتي على تفسير ذلك كلّ إن شاء الله)) (المبرد، صفحة 3/1)، وهذا القول يشير إلى أنّ الدرس العربي يقترب في مفاهيمه من منظور اللسانيات الحديثة في النظر إلى اللغات بعلمية في إطار منهجٍ وصفي، يقوم على منهجٍ متبع سلفًا في تقديم المعلومة، ومن ثم يشير إلى أنّه سيأتي ذكرها في بابها.

وفي موضع آخر يقول: ((فإن قال قائل أنت إذا قلت قام زيد فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل، فإن الجواب في ذلك أن يقال له لما وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا لبس فيه للعلّة التي ذكرنا ولما سنذكره من العّل في مواضعها)) (المبرد، صفحة 8/1)، ويقول أيضًا: ((فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه لأنّه مستحيل وذلك أنّه لا يمكنك أن تبتدى إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن فلو قال لك قائل الفظ بحرف لقد كان سأل أن تحيل لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركًا وإذا وقفت عليه وقفت ساكنًا فقد قال لك اجعل الحرف ساكنًا متحركًا في حال ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحركها في موضعه ليوصل إلى التكلّم به إن شاء الله)) (المبرد، صفحة 36/1)، ومنه قوله في (باب إذن): ((وقد يجوز أن تقول إذن أكرمك إذا أخبرت أنّك في حال إكرام؛ لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناها ما لم يقع فهذه حال إذن إلى أن نفرد بابا

لمسائلها (إن شاء الله)) (المبرد، صفحة 13/2). وعلى ما ذكره المبرد فإنه وضع منهاجاً لمادته العلمية، وقام بتصنيفها قبل الشروع في عملية تدوينها.

كذلك فعل صاحب الأصول لكتابه -باتباع سلفه من النحويين- في وضع خطة مسبقة لكتابه، والمتخصص للكتاب يجد أنه وضع منهاجاً مسبقاً لترتيب أبواب مؤلفه، وعرض مسائله، ومثال هذا قوله: ((ألا ترى أنّ المضمرات والمكنيات أسماء، ومن الأسماء ما لا يبنى عنه، وهذا يبين في موضعه إن شاء الله)) (ابن السراج م.،، صفحة 38/1)، ومنه كذلك قوله: ((فأما "يا زيد" وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء، وما يقوله النحويون: من أن ثم فعلاً يراد، تراه في باب النداء إن شاء الله)) (ابن السراج م.،، صفحة 41/1)، وهذا ما نجده واضحاً في باب مواقع الحروف، فيؤجل البحث في زيادة الحروف إلى أن يأتي الباب الذي حدده لها، فيقول: ((وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ} [آل عمران:159]، والزيادة تكون لضروب سببها في موضعها إن شاء الله)). (ابن السراج م.،، 1996، صفحة 43/1).

إنّ النماذج التي ذكرناها هي غيض من فيض في المؤلفات الثلاثة التي تدل على التزام مؤلفيها بمنهج وترتيب معينان قبل الشروع في عرض أبواب كتبهم ومسائلها المذكورة، فلم تكن المسألة اعتباطية بل مخطط لها بشكلٍ دقيق.

المطلب الأول: سمات كتاب سيبويه المنهجية

إنّ لهذا الكتاب أهمية كبرى، فلم يضاهيه مؤلف قديماً وحديثاً فيما ناله من حظوة؛ وذلك لأنّه المدونة الأولى للتفكير النحوي العربي؛ وهو يمثل أقدم مرحلة تاريخية وصلت إلينا، زد عليه غزارة مصادره وثنائها، عن طريق مشافهة أهل اللغة (الأعراب)، وما تضمنه من علم النحاة المتقدمين: يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وعلمه الذي تلقاه عن شيوخه، حيث ذكر اسمه في أربعمائة واثنين وعشرين مرة، فكان لأهميته وإعجاب القدماء به أنهم أطلقوا عليه (قرآن النحو)، إذ أحاط الكتاب بمستويات اللغة المتعددة، من صوت وصرف ونحو ومعجم، كما ضمّ بين دفتيه الكثير من أمثال العرب وأشعارهم ونثرهم، فقد توجهت جهود عددٍ غير قليل من الباحثين، سواء قدماء كانوا أم محدثين بين شارح لمتن الكتاب وباحث في منهجه، فهو معينٌ لا ينضب. (البكاء، الكتاب (كتاب سيبويه) (مقدمة الكتاب)، 1990)

منهج سيبويه

إنّ المتفحص لكتاب سيويه يجدُ أن الوصفية حاضرةً في أبواب الكتاب، وطرائق عرض مسائله، والمتفحص للكتاب يجد أنّ قواعده وضعت -في أغلبها- على الاستعمال اللغوي (الراجحي، 1979)، فمنهج الكتاب قائمٌ على ((الوصف في تحليل الظواهر اللغوية بدءاً بالاستقراء)) (زوين، 1986، صفحة 11)، فهو ملتزم ((في معالجة جزئيات الفصول والأبواب منهجاً تتمثل فيه ظاهرتان: الأولى تصنيف القوالب اللغوية المتشابهة أو التي تجمعها خاصية واحدة، وهنا يبدو الفرق بينه وبين النحاة. فهو يكثر من النماذج اللغوية مبيناً طرق الاستعمال، ووجه إعرابها وآراء النحاة فيها، وهو نمطٌ يتبعه في جملة أبواب الكتاب، بينما يوجّه النحاة المتأخرون همهم إلى صياغة القاعدة النحوية أولاً، ثم يأتون لها بالأمثلة والنماذج بموجب الفروع والأقسام التي يرسمونها في الباب الواحد. والظاهرة الثانية تتمثل في الطريقة الاستنتاجية التي يتبعها سيويه لكي يستخلص القاعدة بعد الاستقراء الواسع للآثار اللغوية التي تعكس الظاهرة مدار الباب)) (أبو جناح، 1974، صفحة 96).

ومن وجه نظرٍ أخرى فإنّ سيويه لم يكن معنياً بوضع قواعد اللغة قدر اهتمامه بعرض مسائله وتحليلها، تبعاً لمنهجٍ يراعي الاستعمال اللغوي، وهذا ما يبرزه كثرة استشهاداته للمسألة الواحدة، وتعاضده لها بآراء شيوخه.

أما مرحلة الاستقراء -وهي المرحلة الثانية - ((فقد كانت نتائجها ومعطياتها أساساً استند عليه النحاة في بناء أسلوب كتبهم أولاً، والاستفادة منها في وضع مناهج متميزة لتبويب كتبهم)) (ناصر، 1986، صفحة 39).

لقد اتسم منهجه ببعده تفسيري في تحليل المسائل اللغوية عموماً والمسائل النحوية خصوصاً؛ لأنّ الدرس اللغوي -آنذاك- لم يكن بمعزلٍ عن العلوم القائمة التي تعكس طبيعة التطور الفكري لتلك المرحلة، من علوم القرآن وتفسيره وعلوم الحديث وعلوم الفقه، وما صاحبه من تطور حضاري، وتنامي الشعور القومي والإسلامي بوصف اللغة هوية حضارية واجتماعية وإسلامية، فإنّ توجهات سيويه الفكرية لدراسة العلوم كان فيها ميلٌ نحو دراسة علوم الحديث وعلوم الفقه، وعليه فليس مستغرباً أن نجد تأثيراً متبادلاً بين العلوم عامة على مستوى المنهج.

ومن مظاهر التأثير والتأثير بين العلوم ما نلاحظه في منهجية سيويه، فهي مثال لهذا التمازج المعرفي (الأسدي، 1999)، إذ ((ماثلت وظيفة سيويه المفسّر، فقد سعى ليفسّر كلام العرب، وكما سعى المفسّر لبيان دلالة كلام الله وتحصيل مقاصده، فكذلك أدرك سيويه غايته، فعقد كتابه على النظر إلى الكلام وترتيباته وكيفية فهمه، فبيّن أنماطه ووظائف أجزائه، وأقل ما يمكن أن يتكلم به،

وهو ذو فائدة، ومتى يحسن السكوت، ومتى لا يحسن، وما الأعراض التي تطرأ على أصوله)) (الأسدي، صفحة 36)، فالتفسير عنده منهج لتعليل الظواهر المدروسة، فغاياته بيان مقاصد الكلام العربي عن طريق تفسير التحولات البنائية في داخل الجملة، وتحديد وظائفها النحوية، ومعانيها المرادة من كل ذلك، مصحوباً بنماذج لتدعيم قوله.

إنّ ما يميز التفسير في منهج سيبويه هو توظيفه مجموعة من الآليات فيه، إذ لم يغب عنه بحث الكلام العربي بمستوياته المختلفة، رابطاً إياه بمقامه، وتنبّه كذلك إلى العوامل المحيطة المؤثرة في الكلام، فمنها ما كان اجتماعياً وجغرافياً وتاريخياً. (الأسدي)

ومن أمثلة التفسير في الأسلوب التحليلي لسبويه ما ذكره في قول الراجز: (أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ) يقول سيبويه: ((وإنّما أراد: أُنْطَرَبُ، أي أنت في حال طَرَبٍ؟ ولم يُرد أن يُخبر عما مضى ولا عما يُستقبل.

ومن ذلك قول بعض العرب: أَغْدَةٌ كَغْدَةِ البعير وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ، كأنه إنّما أراد: أَعْدُّ غُدَّةً كَغْدَةِ البعير وأموت موتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ. وهو بمنزلة أَطْرَبًا، وتفسيره كتفسيره)) (سيبويه، 2004، صفحة 338/1)، فقد فسّر سيبويه في تحليله لما جرى من حذفٍ للفعل لدلالة المصدر على المحذوف، فقوله (كأنه أراد) أي أصله بالفعل قياساً. (الأسدي، 1999)

ومنه ما ذكره في (باب لَبِيك وسعديك وما اشتقا منه)، ((وإنّما حملنا على تفسير لَبِيك وسَعْدِيك لنوضح به وجه نصبيهما؛ لأنّهما ليسا بمنزلة سَقِيًّا وَحَمْدًا وما أشبه هذا. ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سَقِيًّا وَحَمْدًا: إنّما هو سَقَاك اللهُ سَقِيًّا وَأَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا، وتقول حَمْدًا بَدَلًا مِنْ أَحْمَدُ اللهُ، وَسَقِيًّا بَدَلًا مِنْ سَقَاك اللهُ. ولا تقدر أن تقول أَلْبِيكُ لَبًا وَأُسْعِدُكَ سَعْدًا، ولا تقول سَعْدًا بَدَلًا مِنْ أُسْعِدُ ولا لَبًا بَدَلًا مِنْ أَلْبُ. فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله حين ذكرناها لنبيّن معنى سُبْحَانَ اللهِ. فالتمس ذلك لَلْبِيكِ وَسَعْدِيكِ واللفظ الذي أشتقنا منه إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحَمْدِ والسَّقِيّ في فعلهما ولا يتصرفان تصرفهما)) (سيبويه، 2004، صفحة 353/1)، إذ استحضر سيبويه لتفسير المعنى النحوي ما لم تستعمله العرب في كلامها إدراكاً منه لطبيعة الشبه والاختلاف، لكنه استغل وجه الشبه لربط موضوعين ببعضهما، دون إغفالٍ منه للحدّ الفاصل بينهما، فمثله على طريقة العرب في صياغة الكلام، ويتضح هذا في قوله ((إنّما حملنا على تفسير))، لكن بتقدير يراعي فيه المعنى مع القاعدة.

مقدمة الكتاب

اختلف الباحثون قديماً وحديثاً في القول بوجود مقدمة من عدمها للكتاب، فمنهم من يرى أنّ كتاب سيبويه خالٍ منها (البكاء، الكتاب (كتاب سيبويه) (مقدمة الكتاب)، 1990)، (الأسدي، صفحة 41)، ومنهم من يقول بوجود مدخل أو تمهيد له، ونفى آخرون وجود مقدمة للكتاب بشكلها المتعارف عليه. (ناصف ا.، 1953)

ومن الباحثين من يعلل لذلك، في ((أنّ سيبويه لم يضع له اسماً يفردّه ، وربما أعجلته وفاته عن تسمية الكتاب كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهي بها ... ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح كتابه ويخرجه إخراجاً نهائياً)). (ضيف، 2019، صفحة 60)

ومنهم من يحاول تعليل هذا الأمر قائلاً: ((ولا يجدر بنا أن نلوم سيبويه؛ لأنه لم يكتب مقدمة لكتابه تبين فيه منهجه ، فلم يكن من عادة علماء ذلك الزمان كتابة مثل تلك المقدمات ، فلكل عصر مناهجه، ولا يصح أن نطلق مقاييس عصرنا على عصر سيبويه ، فكتابة المقدمات مسألة استجدت بعد عصر سيبويه، ولم تكن معروفة في زمانه)). (جمعة، 1980، صفحة 47)

أما الدكتور صاحب أبو جناح (رحمه الله) فيقول: ((سيبويه كما هو واضح في كتابه لم يضع له مقدمة أو خطبة كما يقول القدماء ، يبين غرضه من تأليف الكتاب، كما جرت عادة المصنفين بذلك ، أو الدوافع التي اقتضته أن يؤلف كتابه)). (أبو جناح، 1974، صفحة 71)

وتذهب الدكتورة خديجة الحديثي -رحمها الله- هذا المذهب ، إلا أنها تشير إلى أنّ سيبويه كان يقدم لكل بابٍ من أبواب الكتاب، فتقول : ((وليس في كتابه مقدمة كالمقدمات التي نراها في كتب من جاء بعده توضح سبب تأليف الكتاب ، والغرض منه، وإن كانت فيه مقدمة بين يدي موضوعات الكتاب)). (الحديثي، 1974، صفحة 106)

ومن الباحثين من يرى أنّ الأبواب السبعة التي يبتدأ بها هي مقدمة للكتاب، ((والحق أنّ الكتاب يبدأ بمقدمة -كما رأينا- ولكنها ليست كما يطلب الباحثون اليوم (مقدمة تشرح الأهداف) ، وإنما هي من نوع المقدمات التي تتناول الحديث عن بعض مبادئ العلم الذي تقدم له ، وتشرح بعض مصطلحات هذا العلم)) (المبارك، 1963، صفحة 111)، ومنهم من يرى أنّ ((كتاب سيبويه مقسّم إلى جزأين ، بدأ الجزء الأول بما يشبه أن يكون مقدمة أو تمهيداً)) (السيد، 1968، صفحة 539)، فالكتاب يحوي مقدمة مهدت لتقديم موضوعات الكتاب، ف((أما النوع الآخر من المقدمات، فهو المقدمة النحوية على غرار مقدمة سيبويه لكتابه ، لذا يمكننا أن نطلق عليها المقدمة أو (المقدمة

(النحوية) أو (مقدمة سيبويه) . ويذكر المؤلف -عادة- فيها موضوعات نحوية تمهد لموضوعات أبواب الكتاب الرئيسية، وتتناول تعريف الكلام والكلمة ثم الاسم والفعل والحرف، وتبين المقصود بالإعراب والبناء وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية وقد تمتد أحيانا لتشمل الأفراد والتنثية والجمع بأنواعه، وقد يذكر فيها العامل)) (ناصح، صفحة 303)

ومن الباحثين من رفض هذا القول، ((فهل يعقل أن تسمى هذه السبعة الأبواب مقدمة للكتاب؟ أليست هي تمهيداً أو مدخلاً للكتاب ولموضوعاته العامة في الأسماء والأفعال والحروف وغيرها والأبنية الصرفية والأصوات وغيرها من مباحث الكتاب؟، وهل يكون كل هذا التمهيد مقدمة)). (أبو جناح، 1974، صفحة 71)

إنّ طبيعة ترتيب الأبواب وتسلسلها، وتقسيم المادة العلمية فيها، تقود إلى القول بأنّ الأبواب السبعة هي مدخل لكتاب سيبويه، قد مثلت فكره النحوي، فالملاحظ أنّه لم يرو عن أحدٍ من شيوخه فيها، وإنّما كانت نظرة عامة، قد بحث فيها أهم الأسس التي يركز عليها الفكر النحوي، فضلاً على أنّ التقديم للكتاب لم يكن عرفاً في التأليف، زد عليه أنّه الكتاب كان الأول في مضماره، وإن خلا منها فهي ليست خللاً منهجياً يحطّ من قيمته المعرفية، والأبواب السبعة قد مهد فيها لموضوعات كتابه.

لم تكن للنحو قبل سيبويه صورة واضحة كعلم ذي أبواب وفصول وقواعد عامة، وإنّما كانت مسأله متفرقة، لم تجمع في أبواب أو قاعدة مطردة، فاستطاع أن يجمعها على شكل أبواب، مرتباً إياها باباً تلو الآخر، مصنفاً المسائل النحوية وفقاً لأحكامها المشتركة (خسين، 1998)، وتبعاً لهذه الحقيقة العلمية يعمد محمد كاظم البكاء ليقيم على مشروع إعادة تحقيق الكتاب، فيقول : ((واعتمدت في التصنيف المنهجي لأبواب الكتاب على ما أتضح لي من أنّه يقع في (مقدمة) و(أبواب الإسناد مع الاسم المظهر المتمكن التام)، و(أبواب الإسناد مع أنواع الاسم الأخرى) و(أبواب الصرف) و(الأصوات) .. فمقدمة الكتاب مثلاً تقع في موضوعين نحويين أسميتهما (الكلم :أنواعه ، وأحوال إعرابه وبنائه) و(الكلام: الإسناد فيه، ودلالته وما يعرض فيه، وتقويمه) ، وقد ضمّ الموضوع الأول بابين من الكتاب هما: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، و(هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية)، أما الموضوع النحوي الثاني فقد ضم الأبواب: (هذا باب المسند والمسند اليه) و(هذا باب اللفظ للمعاني) و(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) وهذا (باب ما يحتمل الشعر) ((. (البكاء، الكتاب (كتاب سيبويه) (مقدمة الكتاب)، 1990، صفحة 185)

تسلسل الأبواب

عدّ سيبويه علوم العربية ثلاثة ورتبها كالتالي: نحو. صرف. صوت. أيّ قدّم الدراسات النحوية على الصرفية وختم كتابه بالدراسات الصوتية، لكنه اتخذ منهجاً في تقسيم أبوابه معدّ مسبقاً.

لقد خلقت منهجية الكتاب خلافاً عند القدماء والمحدثين في وصفها، فمن الباحثين المحدثين من وقف أمام منهجه محاولاً وصفه وتفسيره، وكأنّه لغزٌ محيرٌ، فعلي النجدي يتزعم الفريق الذي يرى أنّه كان يفرّق الموضوعات، وهذا فيه ((تشتيت الذهن وتعويق الإحاطة والتحصيل، ومهما يكن من أمر فهذا النسق كما ترى مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو، فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب، أي إلى أثر العامل لا إلى العوامل نفسها)). (ناصر ا.، 1953، صفحة 179)

في حين هناك من يرى بوجود مأخذ منهجية على الكتاب ومنها: وجود الخلط في بعض أبوابه، والتكرار الذي شاب بعض الموضوعات (عون، 1957)، أما فاضل السامرائي فيجد أنّ سيبويه لم يرتب كتابه على أساس منطقي واضح، وأتته كان ينثر الكلام على المسألة الواحدة نثراً في تضاعيف الكتاب (السامرائي، 1970)، وهذا الرأي يرفضه واقع عرض مسائل الكتاب، وفي إشارته إلى تفصيل المسألة في بابها.

وفريق آخر يعلل لترتيب الأبواب، ومنهم سعيد الأفغاني فيجد أنّ افتراق منهج سيبويه عن غيره من النحويين أنّه وضع لبيئة من ارفع البيئات من حيث الثقافة العربية، وأن الناظر فيه ينبغي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار. (الأفغاني، 1978)

وعلت خديجة الحديثي الخلط الذي شاب بعض أبواب الكتاب بأمرين: ((الأول، أنّ ترتيب النحو النهائي لم يكن قد تمّ في زمانه، ولم تحدد المصطلحات بعد أو يعرف معناها الدقيق الذي نجده اليوم في كتب النحو، يضاف إلى ذلك أنّه لم يجر على طريق معبد في هذا النوع من التأليف، فهو قد شق طريقاً جديداً لم يذله أحد قبله، والثاني، إنّ سيبويه لم يضع كتابه الوضع الأخير بصورته النهائية، وإنّما كان إلى أواخر أيام حياته يزيد وينقص فيه، بدليل أنّه ما قرأه عليه أحد في حياته، ولا قرأه على أحد؛ ولأنّ بعض أبوابه ما تزال لم تستقر بعد، ولتوزيعه بعض الموضوعات في عدة أبواب)). (الحديثي، 1974، صفحة 115)

ويرى عبدالحق أحمد أن منهج سيبويه في ترتيب أبوابه إنّما هو انعكاس لمذهب العرب في التفكير النحوي في أوائل هذا العلم، وهو يشير إلى أنّ اتسام الكتاب بالخلط أمر طبيعي؛ لأنّه

يمثل صورة أولى من صور التدوين النحوي، فهو وليد المرحلة الممتدة بين بدء العرب بالتفكير النحوي وتدوين الكتاب. (محمد، 1996)

أما البكاء - في مقدمة تحقيقه للكتاب فيرى أنّ صور الإسناد أو نظرية الإسناد - إن صح التعبير - تأتي عند سيبويه على ثلاث صور هي: الإسناد الفعلي، والإسناد الاسمي، والإسناد الذي يعتمد الأداة العاملة عمل الفعل، وتابع البكاء هذا التصنيف متبعة منهجية، وكان كثيرا ما يقف للتعليل والتحليل في ترتيب أبوابه كأنه سلسلة متصلة الحلقات منتظمة، لا يمكن الاستغناء عن حلقة منها أو استبدال حلقة بأخرى.

ويظهر من صور الإسناد التي قدّمها البكاء أنّ سيبويه كان ينظر إلى الجملة نظرة نابغة من العلاقات الإسنادية المترتبة والمتكونة بين أجزائها، لذلك فإنّ القسم النحوي كان قائماً على علاقة الإسناد بين طرفي الجملة، وهذا ما أكدته مباحث الكتاب وأبوابه، فتصنيف الأبواب وتعليلها تعليلاً منهجياً؛ ينم عن إدراك عميق لفكر سيبويه النحوي، وبعد نظر في ترتيب أبوابه وأقسامه تبعاً لصور الإسناد عنده. (البكاء، 1989)

لا يمكن أن يُحطّ من قيمة الكتاب العلمية، بل وحتى منهجيته بوصفه باكورة التأليف اللغوي والنحوي بما ذهب إليه بعض الباحثين - ومن قبلهم القدماء -، فإعادة قراءة منهجية كتاب ألف قبل ثلاثة عشر قرناً، لا يمكن أن تتسم بالعلمية في طرحها، تبعاً لاختلاف التفكير الإنساني عموماً، زد عليه اختلاف الباحثين في توجهاتهم وطرائق تفكيرهم، فالقارئ للكتاب لا يمكن أن يقرأه قراءةً عابرةً، بل تحتاج المسألة الواحدة إلى قراءة معمقة متفحصة لطريقة عرضها، وإيراد شواهدها، وتحليلها، وهذا يدل على أنّ لسيبويه منهجية قل نظيرها في التأليف.

المطلب الثاني: سمات كتاب المقتضب المنهجية

يُعد كتاب المقتضب للمبرد من أهم المؤلفات النحوية التي تلت كتاب سيبويه، فقد أُلّف في أخرى حياة المبرد، أي في قمة نضجه المعرفي (المبرد، المقتضب، 1999)، حيث يقع في أربعة أجزاء، وحققه محمد عبد الخالق عزيمة (رحمه الله)، إذ قدّم المبرد للكتاب باب (هَذَا تَفْسِيرٌ وَجُوهُ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ))، فابتدأ بالصرف، وعقد له مجموعة من الأبواب، ومن ثمّ أبواب تبحث في الأصوات العربية، والأجزاء الثلاثة المتبقية كانت مخصصة لأبواب النحو العربي.

يفتتح المبرد كتابه المقتضب بأقسام الكلام: الاسم والفعل والحرف، فلم يجعل له مقدمةً يبيّن فيها غاية تأليفه أو منهجه في كتابه، فجعله على أبواب، لكنه لم يعتمد معياراً محدداً في ترتيب الأبواب،

كوضعها في إطار الإعراب والبناء من الأسماء والأفعال والحروف، أو تكون وفق ضابط الإعراب كأن تأتي الأبواب مقسمة إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، فجاءت الأبواب متداخلة، لا يوجد تسلسل في عرضها، فمنها ما يُطرح في أكثر من باب، ومثاله الحديث عن المبتدأ والخبر وكان وأخواتها، (المبرد، الصفحات 18/1، 49/2، 76/3، 89، 102، 22، 126/4، 172، 353)، وغيرها من الموضوعات التي توزعت في أكثر من باب، وعلى الرغم من تفرق المسائل النحوية على مجموعة أبواب، إلا أن من يدقق في ثنايا الكتاب يجد المبرد قد أخطى لنفسه منهجاً يعرف فيه أين يضع المسألة التي يريد أن يعرضها، وأمثلة ذلك كثيرة (المبرد، الصفحات 97/3، 98/189، 4)، فمنها قوله في باب (هَذَا تَفْسِيرُ وُجُوهِ الْعَرَبِيَّةِ): ((فَالكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَا يَخْلُو الكَلَامَ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ أَعْجَمِيًّا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالْمُعْرَبُ الْإِسْمُ الْمَتَمَكِّنُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ وَسُنَاتِي عَلَى تَفْسِيرِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)) (المبرد، الصفحات 5/1، 9/1، 12/1، 47/1)، وهذا في أول صفحة من كتابه ينبه القارئ فيها أن هناك منهجاً مرسوماً مسبقاً لعرض المسائل التي سيطرحها للبحث، وفي الباب عينه يقول: ((فَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَإِنَّا أَحْرْنَا ذِكْرَهَا حَتَّى نَضْعَهَا فِي مَوَاضِعِهَا بِجَمِيعِ تَفْسِيرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ)). (المبرد، 1999، صفحة 3/1)

ومما تميّز به منهج المبرد أنه اتسم برّد بعض المرويات في ما استقر عند البصريين من قواعد، وخالفهم فيها على الرغم من أنه زعيم البصريين في زمانه، وكان هذا الرفض مبنياً على مخالفة هذه المسائل النحوية لقياسه النحوي، وشواهد هذا الاتجاه عدد غير قليل من المسائل، منها تخطئته اتصال الضمير بـ(لولا)، وعدم إجازته إعمال صيغتي (فعل وفعل) عمل فعلهما المتعدي، ورفضه تسكين آخر المعربات في ضرورة الشعر، وغيرها من المسائل النحوية التي لم يجزها لخروجها عن القياس النحوي الذي ارتضاه في تعييده النحوي. (المبرد، 1999)

وقد أولى الشاهد القرآني اهتماماً من بين شواهد الأخرى في ردّ ما أقره من سبقه، وكثيراً ما تقرّد الشاهد القرآني في استدلالاته النحوية، وهذه سمة بارزة في منهجه والأدلة عليها كثيرة. (أبو جناح، 1980)

أما أسلوبه في عرض مسائل كتابه فقد كان يتسم بمراعاة أحوال المخاطب في إشراكه في عملية عرض المسألة المراد إيضاحها، وذلك عن طريق استعمال مجموعة أساليب من نحو: التنبيه في توظيف صيغة الأمر (فاعلم)، ومنه ما ذكره في باب (تفسير وجوه العربية): ((وَإِذَا جَمَعْتَ الْمُؤَنَّثَ عَلَى حَدِّ التَّنْيَةِ فَإِنَّ نَظِيرَ قَوْلِكَ مُسْلِمُونَ فِي جَمْعِ مُسْلِمٍ أَنْ تَقُولَ فِي مُسْلِمَةٍ مُسْلِمَاتٍ فَاعْلَمْ وَإِنَّمَا حَذَفْتَ التَّاءَ مِنْ مُسْلِمَةٍ لِأَنَّهَا عِلْمُ التَّأْنِيثِ)) (المبرد، 1999، صفحة 6/1)، ومنه ما قاله في

((بَاب مَا يُسَمَّى بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحذُوفَةِ وَالْمَوْقُوفَةِ)): ((وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا ذُو لَقَلْتِ هَذَا ذُوًا فَاعْلَمْ
لَأَنَّ أَسْلَهُ كَانَ فَعَلًا يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ذَوَاتَا وَقَوْلِكَ هُمَا ذُوًا مَالًا)). (المبرد، 1999، صفحة 35/1)

وكان إشراك المتلقي ومراعاة حاله باستعمال صيغة الأمر (اعلم) سمة مبرزة في عرض مسائل الكتاب مئات المرات، واستعمل كذلك أسلوب النداء إذ كان عاملاً مساعداً استعمله في عرض المسائل اللغوية في مواضع مختلفة، من نحو: (يا فتى) ومثاله ما جاء في باب (هَذَا بَابِ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ وَانْقِطَاعِ الْآخِرِ مِنَ الْأَوَّلِ): ((أَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا أَرْتِ بِالثَّانِي مَا أَرَدْتَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الْإِجْرَاءِ عَلَى الْحَرْفِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْسُوقًا عَلَيْهِ تَقُولُ أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ فَتَضْرِبُ زَيْدًا وَأُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي وَتَكْرَمُنِي وَأُرِيدُ أَنْ تَجْلِسَ ثُمَّ تَتَحَدَّثَ يَا فَتَى فَإِنْ كَانَ الثَّانِي خَارِجًا عَنِ مَعْنَى الْأَوَّلِ كَانَ مَقْطُوعًا مُسْتَأْنَفًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتَقْعُدْ عَنِّي وَأُرِيدُ أَنْ تَكْرَمَ زَيْدًا فَتَهِينَهُ)) (المبرد، 1999، صفحة 33/2)، فالمخاطب حاضر في عرض مسائل المقتضب بصيغ مختلفة، ولناخذ مثلاً على حضور المتلقي واهتمامه به قوله في (هَذَا بَابِ مَا يُسَمَّى بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحذُوفَةِ وَالْمَوْقُوفَةِ): ((إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا (لِتَقُمْ) أَوْ (لَمْ تَقُمْ) أَوْ (إِنْ تَقُمْ أَقْمُ) (فَالْحِكَايَةُ لِأَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ فِيهِ إِذَا جِئْتَ بِالْعَامِلِ مَعَهُ وَإِنْ سَمَّيْتَهُ (أَقْمُ) أَوْ (تَقُمْ) وَلَيْسَ مَعَهُمَا لَمْ أَعْرَبْتَ فَقَلْتِ هَذَا أَقَوْمٌ فَاعْلَمْ وَهَذَا تَقُومُ فَاعْلَمْ وَرَأَيْتِ تَقُومَ فَاعْلَمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَاعِلٌ وَرَدَدْتَ الْوَاوَ لِأَنَّهَا حَذَفَتْ فِي الْفِعْلِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ رَجَعْتَ وَإِنْ سَمَّيْتَهُ (قُمْ) أَوْ (بِعْ) قَلْتِ هَذَا قُومٌ عَلَى وَزْنِ فُعْلٍ وَهَذَا بِيْعٍ عَلَى وَزْنِ دِيكٍ يَا فَتَى لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ وَإِذَا تَحَرَّكَتِ أَوَّخَرَهَا رَدَّ مَا حَذَفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَإِنْ سَمَّيْتَهُ أَقِيمُ قَلْتِ هَذَا أَقِيمُ قَدْ جَاءَ لَا تَصْرِفُهُ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ وَإِنْ سَمَّيْتَهُ (زَيْدًا) حَكَيْتَهُ فَإِنْ حَذَفْتَ زَيْدًا وَسَمَّيْتَهُ بِالْفِعْلِ وَحَدَّ قَلْتِ: هَذَا رَأَى مِثْلَ قَفَاً وَعَصَا تَرَدَّ الْهَمْزَةُ، وَهِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَتَرَدَّ الْأَلْفُ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجُزُ وَهَذِهِ جُمْلٌ تَدُلُّ عَلَى أَبْوَابِهَا (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)) (المبرد، 1999، صفحة 35/1)، فالمتفحص للنص السابق يجدُ المخاطب حاضراً، فالمبرد يوجّه له الخطاب، فهو دائمُ الحضور عنده، وله العناية والحظوة، فهو أمامه لا يفارقه برهةً، وهذا الأسلوب يكادُ يكون طاعياً على منهجه، وأمثله كثيرةٌ في كتابه.

لم يستقر المبرد في بعض مواضع كتابه على منهج معين لترتيب أبوابه، فقدّم ما حقه التأخير، وأخّر ما حقه التقديم، ومن أمثلة ذلك تقديمه باب الإسناد ((هذا باب من المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحدٍ من صاحبه)) (المبرد، 1999، صفحة 126/4)، فهذا الباب هو مدخل لأكثر مواضع النحو العربي التي جعلها المبرد سابقةً عليه، نحو مواضع الابتداء والأفعال والفاعل وحتى متعلقات الجملة، ومن هذا الخلط المنهجي في ترتيب الأبواب جعله باب بناء الفعل للمجهول (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله) (المبرد، 1999) سابقاً للأبواب التي تبحث أحوال الفعل

المبني للمعلوم، فالأبواب السابقة والأبواب التالية لهذا الباب، لا مناسبة بينها وبينه من ناحية التصنيف.

وعلى الرغم من بعض المآخذ المنهجية في ترتيب أبواب المقتضب، أو عرض مسأله اللغوية، إلا أنه يعد من أهم الكتب اللغوية في تاريخ التأليف العربي؛ وذلك لما حواه من نحوٍ وصرفٍ وصوتٍ ولهجاتٍ وشعرٍ وقراءات قرآنية . . . إلخ، فهو يمثل مرحلة نضجٍ تلت كتاب سيبويه، فقد روى فيه المبرد كثير من آراء سابقه ومعاصريه.

تتوعد مصادر كتاب المقتضب، فالمصدر الرئيس له، هو كتاب سيبويه بما حواه من آراء علماء العربية المتقدمين، من أمثال الحضرمي وعيسى بن عمر، وعمرو بن العلاء والخليل وغيرهم، أما أثر سيبويه في المقتضب فقد كان أثراً كبيراً، إذ ورد اسم سيبويه فيه أكثر من مئة مرة، في حين جرى ذكر أستاذه المازني (247هـ) عشرين مرة فقط، وهذا يدل على الأثر الكبير لسيبويه في كتاب المبرد.

المطلب الرابع: الأصول في النحو لابن السراج

لا يقل كتاب الأصول أهمية من حيث منهجية التأليف عن الكتابين المتقدمين، إذ حظي باهتمام الدارسين قديماً وحديثاً، حتى قيل في حقّه: ((ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله)) (ابن السراج م.، 1996، صفحة 21/1 مقدمة المحقق)، ويقع في ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رحمه الله).

وما يُحسب لصاحب الأصول أنه جمع أصول العربية، ورتب مسائل سيبويه أحسن ترتيب (ابن السراج م.)، كما أضاف له آراء الأخفش الأوسط (215هـ) والكوفيين موازناً إياها ومقارناً، ((فإن الناظر في أصول ابن السراج يجده خالياً من المقدمات والاستطراد. فهو يتناول موضوعه مباشرة دون تمهيد أو تقديم، إذ نجده يفتتح حديثه عن أقسام الكلام في الصفحة الثانية بعد أن خصص الصفحة الأولى لاعتلالات النحويين، وما يسمى بعلّة العلة، ويستمر على هذا النهج في عرضه لمختلف الموضوعات المتشابهة بعد أن يُلمّ شتاتها ويجمع فروعها تحت باب واحد دون أن يقدم أو يمهد لموضوعه)). (الخطيب، 2014، صفحة 55)

قُسمت موضوعات النحو إلى فصولٍ وأبواب، وكانت فكرته الرئيسة تقوم على القواعد (الأصول العامة)، وما يتفرع منها، إذ بدأ ابن السراج كتابه بمدخل، ف((كتاب الأصول خالٍ من المقدمة، قليل الاستطراد، موضوعاته المتشابهة محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرقة، كما هي الحال في

كتاب سيبويه، يبدأ بتعريف النحو العربي وينتهي بباب ضرورة الشاعر)) (ابن السراج م.، صفحة 22/1)، فقد عرّف النحو بقوله: ((وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة)) (ابن السراج م.، صفحة 35/1)، وقد بيّن في مدخل كتابه أقسام العلة عند النحاة، والفائدة المتصلة من البحث فيها، فيقول: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات)) (ابن السراج م.، صفحة 35/1)، وهذا القول يقودنا إلى القول بالنزعة المنطقية التي برّرها، فباتت سمةً منهجيةً للتأليف في هذا العصر.

تعددت مصادر كتاب الأصول، فهو ينقل عن الكثير من أئمة العربية، من أمثال الحضرمي (117هـ)، وابن عمر (149هـ)، وابن العلاء (154هـ)، والخليل (175هـ) وغيرهم من أعلام البصريين، وكذلك نقل عن الكوفيين من مثل الكسائي (189هـ)، والأحمر (194هـ) والفراء (207هـ)، فلم تعتمد منهجيته على النقل فقط، وإنما كان له قدرة على التعليل والترجيح، وقبلهما التحليل، وإيراد الشواهد المناسبة، وأيد ما رآه مقبولاً، ورفض أو استقبح ما لم يقتنع به، تبعاً لأصول النحو التي اختطها فكره.

تردد اسم سيبويه في الأصول كثيراً جداً، فتجاوز ذكر اسمه صريحاً أكثر من أربع مئة مرة، مستنداً إليه في تفصيل المسائل وعرضها، فذكر اسم سيبويه سمةً منهجيةً بارزة اتخذها ابن السراج لشرح مسأله اللغوية؛ لما يمثله من قيمة تاريخية في مجال اللغة وعلومها. (ابن السراج م.، 1996)

أما شيخه المبرد فكان له أثر كبير في كتاب تلميذه، الذي كان بدوره أميناً في نقله عنه، فقد نقل عنه في أكثر من مئة وخمسين مرة، فيذكر قول المبرد مستعملاً كنيته (أبو العباس) (ابن السراج م.، 1996)، فكان شديد الاحترام له، إذ يأتي بكنيته ويردّها بـ(رحمه الله)، فيعرض رأيه -في أكثر الأحيان- دون الردّ عليه، بل يجعله موضع استئناس أو محاجة، ومنه ما ذكره في (باب رُبّ) فيعرض لها ولعملها في الاسم النكرة الذي بعدها، إذ يقول: ((لا يجوز أن تقول: (رُبّ رجل) وتسكت حتى تقول: رُبّ رجلٍ صالحٍ أو تقول: رجل يفهمُ ذلك، ورب حرفٍ قد خولف به أخواته

واضطرب النحويون في الكلام فيه، وهذا الذي خبرتك به ما خالص لي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله وأصحابنا المنقبين الفهماء)). (ابن السراج م.، 1996، صفحة 418/1)

إنّ لابن السراج مجموعة من الآراء النحوية التي أدلى بدلوه فيها، فإنّه ذو نظرة ثاقبة تدل على نضج فكره النحوي، ومنها ما ذكره المحقق في مقدمته، وهي: (لما ظرف، ومع اسم، واسم الإشارة أعرف المعارف، وليس حرف لا فعل، وإما ليست حرف عطف). (ابن السراج م.، 1996)

نهج صاحب الأصول في ترتيب مسائل النحو منهجاً دراسياً تعليمياً، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق، وقد جاء منهجه خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أتقن فنه، وأحاط بتفاصيله وخبر خصائصه ودقائقه، ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة، أما من حيث الموضوع فالسمة الغالبة على ابن السراج هي توخي السهولة في كلّ ما ذهب إليه من آراء واتجاهات، حتى أنه يصرح في كثير من المواضع بأنه أختار هذا المذهب، لسهولته ولبعده عن التكلف والتعقيد، ويقول ابن السراج واصفاً منهجه: ((فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعه جمعاً يحضره، وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبته أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه؛ ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه)). (ابن السراج م.، 1996، صفحة 56/1)

إنّ ترتيب أبواب الكتاب حاضرة في منهجية المؤلف، فهو دائم الإشارة إلى إلهيها، ومنه قوله بعد أن أكمل عرض الأسماء المعربة والمبنية والأفعال: ((قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية وبقي ذكر الحروف مفردة) (ابن السراج م.، صفحة 205/2)، ومما ذكره أيضاً بعد أن انتهى من الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة قوله: ((نجزئ الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله)). (ابن السراج م.، 1996، صفحة 19/2)

إنّ فكري ترتيب الأبواب وتنسيقها حاضرتان في فكر ابن السراج بعد أن يكمل بعض الأبواب، وفيه يقول: ((ذكرنا ما يلحق الكلم بعد تمامها، وبقي ما يلحق الكلم في ذاتها، وهو تخفيف الهمز وقد ذكرناه والمذكر والمؤنث والمقصود والممدود والتنثية والجمع الذي على حدها والعدد وجمع التكسير والتصغير والنسب والمصادر وما اشتق منها والإمالة والأبنية والتصريف والإدغام وضرورة الشاعر)). (ابن السراج م.، صفحة 406/2)

إنّ لابن السراج في أصوله مزية يتبناها أكثر الباحثين، وهي أنّه أحسن ترتيب مسائل كتابه، وبوّبها وفق منجية علمية، فجمع ما تناثر من مسائل الموضوع الواحد في أبواب مختلفة، فالمبرد قد تشتت عنده مسائل الموضوع الواحد في أبواب مختلفة، فالمرفوعات قد تفرقت مسائلها على أجزاءه الأربعة، وكذلك المنصوبات والمجرورات، بل إنّ موضوعات النحو قد تداخلت مع موضوعات الصرف (عبد الرحمن، 2010)، وهذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب للذي يدقق في أبواب المقتضب يجده جلياً.

ومن الباحثين من يرى أنّ المبرد ((قد جرى المبرّد في أسلوبه على ربطه بأحدث الطرق في البحث العلمي، فهو يجمع المتشابه في موضع واحد، ثمّ يُخصّص بحثاً لكل فرع من فروع، فقد وضع المبرّد في كتابه أسس البحث العلمي، كما وضع أسس الدراسات النحوية العميقة)) (غازي، 2016، صفحة 369)، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأنّ المُطلع على الكتاب يجد خلافاً منهجياً في تشتت بعض المسائل على أبواب متعددة، فضلاً عن أنّ بعض أبواب الكتاب لم يجمعها نسق معين، بل حُشرت في غير مكانها، فهذا الرأي يجب أن لا يكون على إطلاقه، مع القول بمكانة هذا الكتاب، وأهمية مادته العلمية.

إنّ من أهم ما يمتاز به منهج ابن السراج مزجه بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، إذ يعرض الآراء بدقة وأمانة، ويرجح ويتخير، أو يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً، بحسب ما يمليه عليه اجتهاده ووفقاً لما يهديه إليه تفكيره. وإن كان ميله إلى المذهب البصري، ف((كان يستعمل المصطلحات البصرية: من نحو: الممنوع من الصرف، والظرف، والعطف، والجر، والمجرورات، والنعت، والبدل، وألقاب الإعراب، والبناء، والضمير، وضمير الفصل، واللازم، والمتعدي. وجاء في كتاب الأصول ذكر البصريين بكثرة، وأحياناً يسميهم أصحابنا، إلا أنّه أحياناً أخرى يستعمل اصطلاحات الكوفيين، كالنسق، والمكني، والجدد، والصفة، والمفسر، وما لم يسم فاعل، ولعل مرجع ذلك إلى ما ذكره المترجمون له من أنّ هـ عول على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة)) (ابن السراج م.، الصفحات 20/1-21)

ويتصف منهجه أيضاً بالدقة في صوغ الأحكام وعرض المذاهب والوضوح في الآراء والإيجاز وحسن التفنيد. ومما يتصل بهذا الجانب أيضاً كثرة احتراساته وتحركاته وقيوده التعبيرية صنيع العالم المدقق الذي يقدر لكل لفظ موضعه وموقعه، فهو يكثر من قول ممتنع وجائز وغالب وقليل وكثير ونادر، وشاذ وضرورة وإيماء وتصريح... الخ، وكلّ هذه الألفاظ لها قيمتها ودلالاتها في الحكم الذي وردت فيه. (دباس، 2010)

اتخذ ابن السراج منهجاً على طول عرض أبواب كتابه يتسم بمجموعة سمات لم يحد عنها نحو: الوصف والتفسير وبيان العلة في أوجه الشبه والاختلاف، أكان في تحديد المفاهيم أو عرض المسائل النحوية في داخل الأبواب، كما بنى منهجه في ترتيب الأبواب من أولها حتى آخرها على مجموعة معايير منها معيار المرفوع والمنصوب والمجرور والمبني.

الكتب الثلاثة دراسة موازنة:

بعد أن فرغنا من عرض منهج كل كتاب، وما تميز به، وما عرضه الباحثون قديماً وحديثاً على طاولة البحث في مختلف تفاصيل هذه المؤلفات، فسنعقد في هذه الجزئية موازنة بينها من حيث المنهج، وهنا يجب أن نشير إلى أنّ هذه المؤلفات تمثل عصور مختلفة من التفكير اللغوي؛ لذا يصعب وصف أحدها بخللٍ ما مقارنةً بكتابٍ من عصرٍ آخر.

إنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم، إذ يقاس تطور تلك العلوم بمدى نضج مصطلحاتها، فاختلقت منهجية استعمال المصطلح اللغوي عموماً والمصطلح النحوي خصوصاً في الكتب الثلاثة؛ لأنّها تمثل عصور مختلفة من الفكر اللغوي العربي، ف((سيبويه لا يقرر في الكتاب قواعد، ولا يشترط للأحكام شروطاً، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد، وإنما الكتاب فيض غزير من الأساليب والمفردات. وبعض الأساليب مأثور، يعرضها سيبويه ليدرسها ويحللها، ثم يقضي قضاءه فيها صحةً أو خطأً، كثرةً أو قلةً، وهكذا)) (ناصر ع.،، صفحة 19) إذ كان معنيّاً في منهجه بالوصف والتمثيل في تحديد المفاهيم، فهو لم يطمئن لوضوح الشكل الذي يُعبر عن المفهوم، وهذا النهج الذي استعمله له ما يبرره، فهو دائم البحث عن تحديد المفاهيم بطريقة الشرح، ومثال ذلك ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلٌ فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء)) (سيبويه، صفحة 33/1)، وهذا الباب بحث فيه اللزوم والتعدي في الأفعال، فهو لا يعنيه الجانب الشكلي للمصطلح بقدر الجانب الدلالي، فضلاً عن أنّ المصطلح عند سيبويه يمثل ((مرحلة الطفولة المبكرة من المصطلح النحوي)) (الحديدي، 2006، صفحة 138)

أما المبرد ففي كثير من مصطلحاته يقنفي أثر سيبويه في عناوين ومصطلحات أبوابه، ومنها ((هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)) (المبرد، 1999، صفحة 86/4)، فهو اسم الباب عينه عند سيبويه (سيبويه، 2004)، لكنه يعقد باباً بمصطلح أكثر نضجاً للموضوع عينه (كان وأخواتها) بقوله: ((بابٌ من مسائل كان وأخواتها)). (المبرد، 1999، صفحة 98/4)

يكون المصطلح في المقتضب -أحياناً- أكثر اختصاراً مما عند سيويه (عثمان، 2009) ومثاله الباب الذي يبحث الحروف المشبهة بالفعل، إذ جاء عند سيويه ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل)) (سيويه، صفحة 131/2)، أما المبرد فقد وضع الباب بعنوان ((باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي إنَّ وأنَّ ولكنَّ كأنَّ ولعلَّ وليت)) (المبرد، 1999، صفحة 107/4)، فالمصطلح هنا أكثر تكثيفاً مما عند سيويه.

وفي بعض أبواب المقتضب يكون عنوان الباب أكثر طولاً، ويتسم بالشرح والتفصيل، في حين يكون في كتاب سيويه أكثر وضوحاً ويتصف بالاختصار، ومثاله (باب التعجب) إذ جاء في المقتضب ((الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحد؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك)) (المبرد، 1999، صفحة 173/4)، وجاء في الكتاب: ((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجْرَى الفعل ولم يَتِمَّكَّنْ تَمَكُّنَهُ)). (سيويه، 2004، صفحة 72/1)

من سمات منهج ابن السراج في كتابه أنه ((يضع الحدَّ ثم يجنحُ للتفسير والتحليل، وقد يعرض بعض المقارنات التي تقرُّبُ المعنى وتبسّطه، ثم يجنحُ للتعليل إذا ما دعاه الأمر لذلك)) (عبد الرحمن، الصفحات 102-103)، نحو قوله: ((والفعل : ما كان خبيراً ولا يجوز أن يُخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم)) (ابن السراج م.، 1996، صفحة 37/1)، فهذا أصل يتسم بالعموم، ينطبق على الفعل بمختلف أزمنته (عبد الرحمن، 2010)، ومنه ما يقره لقسمٍ من أقسام الكلم، فوضع لها حداً جامعاً مانعاً إذ قال: ((الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبيراً نحو: من وإلى)) (ابن السراج م.، 1996، صفحة 37/1)، ثم يقوم بشرح ما أجمله مفصلاً إياه معللاً إن كان بحاجة إلى تعليل، ومنه حديثه عن الاسم وما يميزه من علامات نحو الألف واللام، ويقيده وهذا ما لا يجوز في الفعل (ابن السراج م.، 1996)، ثم يقوم بتفصيل الأمر وشرحه بقوله: ((ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو: مررت بزيد وبأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول : مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام)) (ابن السراج م.،)، ثم يبيِّن الأصل في اشتقاق الأسماء من المصادر، ثم يبيِّن السبب، ثم يوضِّح علة تسميتها بالمصادر، وهي أنَّ هذه الأحداث مصادر لأنَّ الأفعال صدرت عنها. (ابن السراج م.، 1996)

والمتمفحص لأبواب كتاب الأصول يجد فيه أنَّ صاحبه أولى اهتماماً بتحديد المفاهيم، وعقد المقارنات بينها، فقد عزّف المبتدأ بقوله: ((المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال

والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدأ فالـمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما)) (ابن السراج م.، 1996، صفحة 58/1)، ولا يكفي بتحديد المفهوم بل يذهب لعقد المقارنات مع ما يشابهه في بعض الخواص نحو قوله: ((والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر والفرق بينه وبين الفاعل: أنَّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت (بزيد) وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده وإذا قلت: ينطلقُ زيدٌ فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنَّهما جميعاً محدث عنهما وإنَّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض)) (ابن السراج م.، 1996، الصفحات 58/1-59)، فهو يصف كل من المبتدأ والفاعل مبيئاً وجه الشبه والاختلاف بينهما، ومعللاً لقتران كل منهما بما يتم فائدته.

أما عناوين الأبواب فقد جاءت أكثر اختصاراً مما جاء عند سابقه، فالأبواب عناوينها تمتاز بالتكثيف، وتقوم على فكرة محددة، لكنها في الوقت عينه تشمل أكثر من موضوع، ومثاله باب (ذكر الأسماء المرتفعة) (ابن السراج م.، 1996)، فهو مصطلح عام يتضمن: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، والمعيار هنا الرفع الذي استعمله في جمع مسائل الباب.

وفي باب (ذكر الأسماء المنصوبات) (ابن السراج م.، 1996) جمع المفاعيل بأنواعها، والحال والتمييز وخبر كان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها والمستثنى... وهكذا حتى يأتي على المنصوبات.

أما المصطلح الذي استعمله فقد تعددت صورته التي استعمله فيها، فتراه يستعمل مصطلحات متعددة لمفهوم واحد نحو: المكنى أو الكناية أو الضمير أو المضمرة، ومصطلحا المكنى والكناية كوفيان، والآخرا بصريان (عبد الرحمن، 2010)، ومما يثير الانتباه استعماله للمصطلح الكوفي في توجيه آراء البصريين، إذ قال: ((البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً يقولون: جاءني راكباً أخوك وراكباً جاءني أخوك)). (ابن السراج م.، 1996، صفحة 215/1)

ومما يعكس اهتمام ابن السراج بتحديد عرضه لمصطلحات سابقه أو معاصريه من العلماء، ومن ذلك قوله: ((واعلم أنَّ الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال، ويخطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ممدودات. ومع وعن وفي وعلى ومن وإلى وبين ودون وعند وتحت... فيخطون الحروف بالأسماء، والشاذ بالشائع، وقد تقدم تبيين الفرق بين الاسم والحرف، وبين الشاذ

والمستعمل، فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوًا، ولم يجز في الخبر إلا الرفع، ذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان، وإليك قومك قاصدون؛ لأن "منك وفيك وإليك" في هذه المسائل لا تكون محلاً ولا يتم بها الكلام، وقد أجاز الكوفيون: فيك راغبًا عبد الله، شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم "راغب" على عبد الله. وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةً عبد الله)) (ابن السراج م.، 1996، الصفحات 204/1-205)، فابن السراج يذكر تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد لدى من سبقه من علماء العربية محلاً إياها.

الخلاصة والتوصيات:

- 1- إن البحث في منهجيات كتب النحو المتقدمة يساعد الباحثين في فهم طرائق تفكير النحاة آنذاك، ومعرفة الأسس والمعايير التي ارتضوها لبناء النظام اللغوي.
- 2- تعدد هذه المؤلفات الثلاثة من أهم ما أولف في تاريخ العربية بوصفها تمثل مراحل مهمة من تاريخ الفكر اللغوي العربي، وتمثل التطور العلمي تبعاً لتطور التفكير اللغوي ومفاهيمه القارة، إذ لا يمكن أن تبحث بمفاهيم واحدة فلكل منها خصوصيته .
- 3- كتاب سيبويه تبرز أهميته في أنه المؤلف الأول في مضماره، فلم يترك فيه مؤلفه شاردةً ولا واردةً من مسائل العربية إلا وأحصاها إلا ما ندر، وهو موضع اهتمام ما أُلّف بعده.
- 4- كل كتاب من هذه الكتب يمثل مرحلة زمنية معينة، تمتاز بطريقة تفكير مختلفة عن المراحل الأخرى، بل لها ما يميزها بالنظر إلى مفاهيم معينة، ومن ثم إطلاق المصطلحات المناسبة بحسب طريقة تفكير تلك المرحلة.
- 5- تختلف طرائق تقسيم المسائل اللغوية وتبويبها وترتيبها من كتاب إلى آخر، فمن الباحثين من يعدد كتاب سيبويه الأكثر نضجاً من حيث المنهجية، ومنهم من يعدد كتاب الأصول هو الأوفر حظاً من ناحية المنهج وترتيب الأبواب، والرأي الذي يُرجح أن كل مؤلف مناسب لثقافة عصره؛ لأنه يعكس تطور علوم العربية في المرحلة التي أولف فيها.
- 6- لم تكن معالجة المسائل اللغوية في الكتب الثلاث اعتباطية، وإنما كانت وفق خطة مرسومة، قد بوّبت فيها المواضيع، وقسمت عليها المسائل، لكن ما عمل يتسم بالكمال.
- 7- من الصعب الاطمئنان إلى النتائج المتحصل عليها من عقد مقارنات علمية بين الأسس العامة لمنهج كل كتاب منها؛ لأن كل كتاب يمثل مرحلة تفكير مختلفة عن الأخرى، فلكل مرحلة خصائص مختلفة عن الأخرى.

8- اختلف الباحثون حول ترتيب كتاب سيبويه وتوزيع أبوابه، فمنهم من يرى أن توزيع الأبواب وعرض المسائل كانت بتخطيط، ومنهم من يذهب إلى غيابه، ونذهب إلى منهجيته موضوعة قبل الشروع في تدويته.

المراجع

-القرآن الكريم

- 1- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل الأصول في النحو، (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط2، 1996م.
- 2- ابن فارس اللغوي، أبو الحسين أحمد (395هـ)، مجمل اللغة، ت: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1986م.
- 3- ابن فارس اللغوي، أبو الحسين أحمد (395هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، 1979م.
- 4- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، دار صادر بيروت، د.ت.
- 5- أبو جناح، صاحب جعفر، القياس في منهج المبرد (بحث)، مجلة المورد، العدد3، 1980م.
- 6- أبو جناح، صاحب جعفر، من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1974م.
- 7- أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة/ الأردن، ط1، 2007م.
- 8- الأسدي، حسن عبدالغني، مفهوم الجملة عند سيبويه، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999م.
- 9- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- 10- البكاء محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989م.
- 11- البكاء، محمد كاظم، الكتاب (كتاب سيبويه)، (مقدمة الكتاب)، مجلة المورد، العدد الأول، المجلد 29، 1990م.
- 12- جمعة، خالد عبدالكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1980م.
- 13- الحديثي، خديجة، سيبويه حياته وكتابه، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1974م.
- 14- الحديثي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث العربي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء/الإسكندرية-مصر، ط1، 2006م.

- 15- الخطيب, معاذ محمد, الجهود النحوية والصرفية لابن السراج من خلال كتابه الأصول في النحو في ضوء الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة, الجنادرية للنشر والتوزيع, عمان, 2014م.
- 16- دباس, صادق فوزي, الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لأبن السراج, (أطروحة دكتوراه), كلية الآداب/جامعة الكوفة, 2010م.
- 17- زوين, علي, منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث, دار الشؤون الثقافية العامة/وزارة الثقافة-بغداد 1986م.
- 18- السامرائي, فاضل صالح, الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري, دار النذير للطباعة والنشر, 1970م.
- 19- سيويوه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ), الكتاب, تح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي/القاهرة, ط4, 2004م.
- 20- السيد, عبد الرحمن, مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها, دار المعارف/القاهرة 1968م.
- 21- ضيف, شوقي المدارس النحوية, دار المعارف, مصر, ط4, 2019م
- 22- عبد الرحمن, ازدهار, منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو (دكتوراه), جامعة أم درمان الإسلامية, 2010م.
- 23- عبد القادر حسين, أثر النحاة في البحث البلاغي, دار غريب-القاهرة, 1998م.
- 24- العبد, عبداللطيف محمد, مناهج البحث العلمي, مكتبة النهضة, القاهرة, 1979م.
- 25- عثمان, رياض, المصطلح النحوي وأصل الدلالة, دراسة أبستمولوجيا تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري, دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان, ط1, 2010م.
- 26- عون, حسن, أول كتاب في نحو العربية, مجلة كلية الآداب, جامعة الاسكندرية, المجلد 11, 1957م.
- 27- غازي, غادة, وإسماعيل, نوفل, قراءة في أسلوب المبرّد من خلال كتابه المقتضب (بحث), ونوفل إسماعيل, مجلة جامعة ديالى, 2016م.
- 28- المبارك, مازن, الرماني النحوي في ضوء شرحه كتاب سيويوه, مطبعة جامعة دمشق, الطبعة الاولى, 1963م.
- 29- المبرّد, أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ), المقتضب, تح: محمد عبد الخالق عزيمة, جمهورية مصر, وزارة الأوقاف, لجنة إحياء التراث/ القاهرة, 1994م.
- 30- محمد, عبدالحق أحمد, الفعل في كتاب سيويوه, دراسة نحوية, رسالة دكتوراه, كلية التربية (ابن رشد), جامعة بغداد, 1996م.

- 31- ناصح, كريم حسين, مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1986م.
- 32- ناصف, علي النجدي, تاريخ النحو, دار المعارف/القاهرة, د.ت.
- 33- ناصف, علي النجدي, سيبويه، إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م.
- 34- النجدي, أحمد جاسم, منهج البحث الأدبي عند العرب, دار الحرية للطباعة, 1978م.
- 35- وهبه, مجدي/ المهندس, كامل, معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب, مكتبة لبنان - بيروت, 1984م.

1. 'Awn, Hasan. "Awwal Kitab fi Nahw al-'Arabiyya". *Majallat Kulliyat al-Adab*, Alexandria University, Vol. 11, 1957.
2. Abd al-Qadir, Hussein. *Athar al-Nuhat fi al-Bahth al-Balaghiy*. Cairo: Dar Gharib, 1998.
3. Abd al-Rahman, Izdihar. *Manhaj Ibn al-Siraj wa Madhhabuhu al-Nahwi min Khilal Kitabihi Al-Usul fi al-Nahw* (PhD dissertation). Omdurman Islamic University, 2010.
4. Abu Junah, Sahib Ja'far. "Al-Qiyas fi Manhaj al-Mubarrad" (Research). *Al-Mawrid Journal*, Issue 3, 1980.
5. Abu Junah, Sahib Ja'far. *Min A'lam al-Basra: Sibawayh – Hawamish wa Mulahazat hawla Siratihi wa Kitabihi*. Baghdad: Ministry of Culture and Information, 1974.
6. Ahmad, Nuzad Hasan. *Al-Manhaj al-Wasfi fi Kitab Sibawayh*. Amman: Dar Dijlah, 1st edition, 2007.
7. Al-Abd, Abd al-Latif Muhammad. *Manahij al-Bahth al-'Ilmi*. Cairo: Maktabat al-Nahda, 1979.
8. Al-Afghani, Sa'id. *Min Tarikh al-Nahw*. Beirut: Dar al-Fikr. (n.d.)



9. Al-Asadi, Hasan Abd al-Ghani. *Maḥmūm al-Jumla 'inda Sibawayh* (PhD dissertation). College of Education, Al-Mustansiriya University, 1999.
10. Al-Bakka, Muhammad Kazim. "Kitab Sibawayh (Introduction)". Edited and commented methodologically. *Al-Mawrid Journal*, Vol. 29, Issue 1, 1990.
11. Al-Bakka, Muhammad Kazim. *Manhaj Kitab Sibawayh: Al-Taqwīm al-Nahwi*. Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiya al-'Amma, 1st edition, 1989.
12. Al-Hadidi, Inas Kamal. *Al-Mustalahat al-Nahwiyya fi al-Turath al-Arabi fi Dhow' 'Ilm al-Istilah al-Hadith*. Alexandria: Dar al-Wafa, 1st edition, 2006.
13. Al-Hadithi, Khadija. *Sibawayh: Hayatuhu wa Kitabuhu*. Baghdad: Dar al-Hurriya for Printing, 1974.
14. Al-Khatib, Mu'adh Muhammad. *Al-Juhud al-Nahwiyya wa al-Sarfiyya li Ibn al-Siraj min Khilal Kitabihī Al-Usul fi al-Nahw fi Dhow' al-Dirasat al-Lughawiyya wa al-Nahwiyya al-Haditha*. Amman: Al-Janadriyah for Publishing, 2014.
15. Al-Mubarak, Mazin. *Al-Rumani al-Nahwi fi Dhow' Sharhihi Kitab Sibawayh*. Damascus University Press, 1st edition, 1963.
16. Al-Mubarrad, Abu al-'Abbas Muhammad ibn Yazid (285 AH). *Al-Muqtabas*. Edited by Muhammad Abd al-Khaliq 'Adhima. Cairo: Ministry of Awqaf, Committee for Heritage Revival, 1994.
17. Al-Najdi, Ahmad Jasim. *Manhaj al-Bahth al-Adabi 'inda al-'Arab*. Baghdad: Dar al-Hurriya for Printing, 1978.
18. Al-Samarrai, Fadhil Saleh. *Al-Dirasat al-Nahwiyya wa al-Lughawiyya 'inda al-Zamakhshari*. Dar al-Nadheer for Printing and Publishing, 1970.



19. Al-Sayyid, Abd al-Rahman. *Madrasa al-Basra al-Nahwiyya: Nash'atuha wa Tatwurha*. Cairo: Dar al-Ma'arif, 1968.
20. Daif, Shawqi. *Al-Madaris al-Nahwiyya*. Cairo: Dar al-Ma'arif, 4th edition, (n.d.).
21. Dubas, Sadiq Fawzi. *Al-Jawaz wa al-Man' fi Kitab al-Usul fi al-Nahw li Ibn al-Siraj* (PhD dissertation). College of Arts, University of Kufa, 2010.
22. Ghazi, Ghada & Ismail, Nofal. "Reading the Style of al-Mubarrad through his Book Al-Muqtabas" (Research). *Diyala University Journal*, 2016.
23. Ibn al-Siraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl. *Al-Usul fi al-Nahw* (316 AH). Edited by Abd al-Hussein al-Fatali. Beirut: Al-Risalah Publishing, 2nd edition, 1996.
24. Ibn Fares, Abu al-Husayn Ahmad. *Mujmal al-Lugha* (395 AH). Edited by Zuhair Abd al-Mohsen Sultan. Beirut: Al-Risalah Publishing, 2nd edition, 1986.
25. Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad (d. 395 AH). *Maqāyīs al-Lugha*. Edited by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Dār al-Fikr, Cairo, 1979.
26. Ibn Manzūr, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram (d. 711 AH). *Lisān al-'Arab*. Dār Ṣādir, Beirut, n.d.
27. Juma'a, Khalid Abd al-Karim. *Shawahid al-Shi'r fi Kitab Sibawayh*. Kuwait: Dar al-'Urubah for Publishing, 1st edition, 1980.
28. Muhammad, Abd al-Haq Ahmad. *Al-Fi'l fi Kitab Sibawayh: Dirasah Nahwiyya*. PhD dissertation, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 1996.



29. Nasif, Ali al-Najdi. *Sibawayh: Imam al-Nuhat*. Cairo: Committee of al-Bayan al-Arabi Press, 1953.
30. Nasif, Ali al-Najdi. *Tarikh al-Nahw*. Cairo: Dar al-Ma'arif, (n.d.).
31. Nasih, Karim Hussein. *Manahij al-Ta'lif al-Nahwi min Sibawayh ila Ibn Hisham*. MA Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1986.
32. Othman, Riyad. *Al-Mustalah al-Nahwi wa Asl al-Dalala: Dirasah Abistimologiyya li Tasmiya al-Mustalahat al-Nahwiyya min Khilal al-Zamakhshari*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1st edition, 2010.
33. Sibawayh, Abu Bishr 'Amr ibn 'Uthman ibn Qanbar (180 AH). *Al-Kitab*. Edited by Abd al-Salam Muhammad Harun. Cairo: Maktabat al-Khanji, 4th edition, 2004.
34. Wahbah, Magdi & Al-Muhandis, Kamil. *Mu'jam al-Mustalahat al-'Arabiyya fi al-Lugha wa al-Adab*. Beirut: Maktabat Lubnan, 1984.
35. Zouain, Ali. *Manhaj al-Bahth al-Lughawi bayn al-Turath wa 'Ilm al-Lugha al-Hadith*. Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiya al-'Ammah, Ministry of Culture, 1986.